التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 129 - الملكية العامة هي إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين.

المادة 130 - كل مال مصرفه موقوف على رأي الخليفة واجتهاده يعتبر ملكاً للدولة، كأموال الضرائب والخراج والجزية.

إقرأ في هذا العدد

-هل اقتربت ساعة الحسم؟
-الدروس العسكرية للحروب المعاصرة
-رجلٌ واحد غيّر مصير أمة!
- نظام الاشتراك في الملكية بين الزوجين في تونس
- حسن اختيار الرجال ...لماذا مصعب بن عمير
-غزة وقوافل الإغاثة..

الأحد20 محرم 1448هـ | الموافق لـ 5 جويلية 2026 م | العدد 598 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

أفق تحريك جمود الحياة السياسية في تونس

يقف الطيف العلماني التونسي، بأي اسم تسمّى، وبأي سربال تسربل، مشدوها متحيرا، مرتبكا، أمام انسداد الأفق السياسي الذي شلّ الجميع عن الحركة، وأمام الفشل المؤسساتي الذريع في إدارة الملفات الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن فقد ذريعة الإسلام السياسي، ذلك المشجب الذي كان هذا الطيف البائس يعلق عليه كل خيباته. فقد بات حديثهم عن خطر الإسلام السياسي على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمرا ممجوجا، وعذرا داحضا، بعد أن غيبت السجون خصومهم، أو طوحت بدارهم الغربة. فانكشف عجزهم عن تلافي "خطإ" مساندتهم لتيار ورمزه، اتهمهم جميعا في يوم ما بأنهم لم يعمل أحد منهم وفق روح الثورة، من حيث بعدهم عن "إرادة الشعب".

ورغم إدراك الجميع أن هذا التيار يتميز بعدم امتلاكه لهيكل سياسي أو أيديولوجيا مبلورة، فقد طمع الجميع وبانتهازية مقيتة، كل من جانبه، بتوظيفه واتخاذه سلما لمآربه. إلا أنه ولما ناقض محصول البيدر حساب الحقل، وشهدت الحياة السياسية تحولاً جذرياً نحو نظام رئاسي مركزي، حيث انتقلت البلاد من "ديمقراطية" برلمانية إلى منظومة حكم تركزت فيها السلطات التنفيذية والتشريعية بيد رئيس الدولة حيث هيمن الرئيس على إدارة الشأن العام وصياغة السياسات، في حين تحول دور البرلمان إلى صورة باهتة للتمثيل الشعبي، ركنت الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية الكبرى نفسها في زاوية التهميش، فانحسر تأثيرها على القرار السياسي. وأمام تلفّع السلطة بوهم المشاركة القاعدية والمجالس المحلية، ووضع يدها على المشهد الإعلامي، بعد أن فرضت قيودا مستمرة تحت طائلة المرسوم 54 المتعلق بالجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال جمدت الأوساط السياسية في مواقعها وظلت ترنوا إلى أن يأتي المدد من خارج الحدود.

ورغم إجماع كافة الطيف السياسي والثقافي، وعموم الرأي العام على أن تونس اليوم تعيش واحدا من أكثر فصولها قتامة منذ الثورة. فبعد أكثر من عقد على انطلاق المسار الثوري، تجد البلاد نفسها في حالة جمود خطير تمس أطياف المجتمع قاطبة، في حياتها السياسية، وفي قوت يومها، وأمام إدارة في حالة شلل تام حتى باتت هدفا لرأس الدولة معتبرا إياها امتدادا لمنظومة "الفساد"، وجد الوسط العلماني نفسه، وهو المهيمن على الشأن العام منذ عقود، في حالة تيهان لا يدري أين يتجه. يجد نفسه في وضع العاجز المفضوح، غير قادر على بلورة مشروع عملي للمشكلات التي جرها على البلاد بإصراره على اعتماد الفكر الغربي، وظلت هذه الأوساط تلوك موضوع المشاركة في الحكم كحل لمعضلات البلاد في مقابل الانفراد بالسلطة.

ورغم هذا الخواء الفكري الذي يميز علمانيي تونس وسائر بلاد الإسلام لا زال يتكرر بينهم سؤال، لا يجدون له جوابا، وهو: لماذا لم تنجح تونس، رغم ما تمتلكه من مقومات بشرية وجغرافية، في تحقيق نهضتها التنموية الكاملة؟

وإذا استعرضنا مسار تونس منذ ما سمي بالاستقلال إلى يومنا، وفي ظل السعي المحموم لتثبيت مفهوم الدولة الوطنية، وما مرت به من خيبات التجربة الاشتراكية الدستورية، ثم التحول نحو الاقتصاد الليبرالي في سبعينيات القرن الماضي وما جره على البلاد من تبعية عضوية بالمصالح الأوروبية، عطلت فينا كل إمكانية للانعتاق من نير الاستعمار. تتجلى الحقيقة الساطعة أن سبب عدم تحقق تلك النهضة هي تلك الطبقة من العلمانيين التي غرزها الكافر المستعمر بين ظهرانينا وأمدها بعوامل البقاء والاستمرار.

فلا رجاء في إنهاض البلاد من الانحدار الشديد، الذي أوصلتنا إليها علمانية الطبقة الحاكمة وبطانتها، إلا بالتحامها بأمة الإسلام، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ومن سيطرة الدول الكافرة ونفوذها.

عندما تصبح المخدرات سياسة أرقام... فمن يحاسب الدولة؟

حين تقف وزارة الداخلية أمام البرلمان لتعلن أن تونس سجلت خلال سنة 2025 وحدها 15253 قضية مخدرات، تورط فيها 27338 شخصا، مع ضبط أكثر من 10500 مُروّج، بمحجوز يقدر بحوالي 2.49 مليون قرص مخدر خلال نفس السنة، ثم تضيف أن هناك 86599 قضية أمام المحاكم خلال عشر سنوات، تورط فيها 156 ألف شخص، بينهم 104 آلاف مستهلك، فإن الأمر لم يعد مجرد ملف أمني، بل أصبح أزمة عميقة يئن تحت وطأتها المجتمع، وتمس حاضر البلاد ومستقبلها. وتزداد الأزمة عمقا حين نعلم أن ما بين 80 و89 بالمائة من المتورطين هم من الشباب بين 18 و40 سنة.

هذه الإحصائيات الرسمية الصادمة، ليست أرقامًا عابرة، بل هي شهادة رسمية على أن تونس تواجه واحدة من أخطر الأزمات التي عرفتها منذ عقود، منبئة بلهيب اجتماعي ينبعث من تحت رماد التهميش، خاصة في الأحياء الشعبية. والمُخجل في هذا الخطاب الرسمي، هو ذلك الإقرار الضمني بالفشل في منع دخول هذه الآفة إلى بلادنا، لأن السؤال الحقيقي هنا، لم يعد: كم عدد المستهلكين؟ بل كيف وصلت هذه الكميات الهائلة إلى داخل البلاد أصلًا؟

إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن نعتاد هذه الأرقام، وأن يصبح خبر ضبط ملايين الأقراص خبرًا عاديًا تتناقله وسائل الإعلام كإنجاز أمني في مجال مكافحة المخدرات، وأن تتحول رؤية آلاف الشباب أمام المحاكم والسجون إلى مشهد مألوف، مع أن الذين يقفون في قاعات المحاكم ليسوا هم من صنعوا هذه السوق، بل هم الحلقة الأضعف في سلسلة تبدأ عند كبار المهربين، وتمر عبر شبكات التمويل والتوزيع، وتنتهي عند شاب ربما سقط في لحظة ضعف، أو جهل، في بلد يفترض أن يكون فيه الإسلام نظاما للحياة والمجتمع والدولة، وأن تُقوّي فيه الدولة وازع تقوى الله عند الأفراد، لأن كل بيت عامر بالقرآن والصلاة وعبادة الله، هو أصعب على تجار السموم من ألف دورية أمنية. قال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).

إن الأرقام المعلنة لا تتحدث عن انحرافات فردية، وإنما عن سوق ضخمة، وشبكات واسعة، ومسارات تهريب، وتمويل، وتوزيع، وتخزين، وترويج. فالمستهلك ليس بداية السلسلة، بل هو آخر حلقة فيها. وكلما زاد عدد المستهلكين الذين صاروا مجرد أرقام في ملفات المحاكم والسجون، كلما انكشف حجم غياب الدولة عن حماية أهل البلد من هذا الخطر الداهم.

فالمخدرات، لا تُزرع في الأحياء الشعبية، ولا تُصنع في الجامعات، ولا تظهر فجأة في جيوب الشباب. إنها تعبر الحدود، وتُنقل، وتُخزن، وتُوزع، وتُباع عبر شبكات منظمة، تمتلك المال، والوسائل، والحماية اللوجستية وبالتالي القدرة على الإفلات. فالحديث عن حجز ملايين الأقراص، يعني أن هناك تجارة بملايين الأقراص. والحديث عن أكثر من عشرة آلاف مروّج، يعني أن وراءهم شبكات تمويل وإمداد لا يمكن اختزالها في بضعة باعة متجولين.

ومن هنا يبدأ السؤال السياسي قبل أن يكون الأمني. ليست القضية أن شابًا ضُبط وهو يستهلك مادة مخدرة، بل القضية تبدأ بالبحث عمن أوصلها إليه؟ ومن فتح الطريق أمامها؟ ومن راكم الثروات من تجارة الموت هذه؟ ثم كيف تقدر السلطة على محاكمة وسجن مخالفيها، بينما تعجز عن الإمساك بباروناتها المخدرات ووضع حد لهذا النزيف؟

إن جميع المؤشرات ومنها التقرير العالمي للمخدرات لعام 2026 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تدل على أن هناك بيئة إقليمية ودولية مصممة بعناية، بهدف إغراق البلاد بالمخدرات، بحيث يسهل التبرير والتحجج بكونها ظاهرة عالمية مفروضة على تونس، شأنها في ذلك شأن الإرهاب، وهذا نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فهو أن الدول الفاقدة للسيادة يُفرض عليها التواطؤ مع هذه الأجندات المتربصة بالمجتمعات المسلمة بغاية هدمها.

وإن النجاح في التصدي لهذه الآفة لا يقاس بعدد المستهلكين الذين يُلقى القبض عليهم، وإنما بالقدرة على تفكيك الشبكات الكبرى، وتجفيف منابع التمويل، وإسقاط كبار المهربين، ومنع السموم من دخول البلاد قبل أن تصل إلى الأحياء والمدارس والجامعات. ولا ينبغي أن تتحول المعركة ضد المخدرات إلى مواجهة مباشرة مع الشباب. فالشاب الذي وقع في الإدمان يحتاج إلى العلاج ابتداء، وإلى تذكيره بالله، بدل تعزيز رغبة الانتقام لديه، وهدم مستقبله، فديننا علّمنا أن باب التوبة مفتوح، ولكن لسان حال السلطة يقول: باب السجن مفتوح. ثم من سيحصن هؤلاء إيمانيا ويغرس في قلوبهم العقيدة الإسلامية، إذا كان العلماء وخطباء المساجد مدجنون تحت سقف سلطة علمانية تحارب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

إن الحديث الآن عن حملة تحسيسية أو عن ضرورة مراجعة السياسات الوقائية والأمنية والقضائية، يعكس بدوره حقيقة الأزمة، من كونها أزمة نظام لا يستمد حلوله ومعالجاته من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولذلك تبقى السلطات عاجزة عن تطويق ظاهرة المخدرات وما ينجر عنها من جرائم، لتأتي الحلول لاحقا كأحكام جائرة من داخل أروقة القضاء. وأمام هذا الخلل البنيوي في الفكر والسياسة والتشريع، فإن الواجب على أهل تونس هو محاسبة الحكام والعمل على تغيير هذا الواقع من جذوره على أساس الإسلام، لا مسايرته والسكوت عنه.

إن حماية شباب تونس ليست شعارًا يُرفع في المناسبات، بل هو امتحان لدولة تعجز عن منع الجريمة قبل وقوعها، ثم تكتفي بإحصاء ضحاياها. لقد سرقت البطالة أحلام كثير من شبابنا، وسرقت الهجرة طاقات كثيرة، وابتلع البحر رفات آلاف الفارّين من هذا البلد، واليوم تحاول المخدرات أن تسرق ما تبقى: العقول والإرادة والمستقبل. فمن سيحاسب الدولة وهي تدّعي البناء والتشييد؟

بقلم م.وسام الاطرش

مخطط الحكومة 2026-2030..
هل يُعيد إنتاج سراب التنمية؟

عرض وزير الاقتصاد والتخطيط سمير عبد الحفيظ أمام النواب التوجّهات الكبرى للمشروع، وهي ترتكز على خمسة محاور أساسية: تحقيق تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتحديث الإطار المؤسساتي وتعزيز نجاعة المرفق العمومي، وترسيخ الأمن الطاقي والمائي والغذائي، والحفاظ على البيئة، إلى جانب تطوير النسيج الاقتصادي والبنية التحتية. ومن الناحية المنهجية، قُدّم المشروع باعتباره أول مخطط تنموي يُصاغ وفق منهج تصاعدي، ينطلق من تطلعات المواطنين على المستويات المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم وصولًا إلى المستوى الوطني.

بين أرقام الحلم وكابوس التمويل

يرفع المخطط سقف الطموحات إلى عنان السماء: نمو بنسبة 4.2٪، وخفض البطالة إلى أقل من 15٪، وعجز في الميزانية لا يتجاوز 3٪. لكن الوقائع الاقتصادية تصرخ بعكس ذلك تماماً. فتونس تغرق في ديون تتجاوز 80٪ من ناتجها المحلي، وتتسول من بلد لآخر ومن بنك لبنك لتغطية عجز موازنتها الذي يناهز 28 ألف مليار سنتيم. وفي هذا السياق، يُطرح مخطط يتطلب استثمارات بقيمة 102 ألف مليار (نحو 35 مليار دولار)، دون أن يكشف عن مصدر تمويل واحد واضح.

الوثيقة تعج بالمشاريع (أكثر من 21 ألف مشروع)، لكنها تخلو من شركة عمومية واحدة، أو مصنع واحد، أو مشروع واحد يدرّ الأموال. فكيف تبنى تنمية بلا منتج؟ وكيف تتحقق السيادة بلا صناعة؟**

السياق السياسي وأزمة الثقة

لا يمكن قراءة مشروع مخطط التنمية 2026-2030 بمعزل عن السياق السياسي الذي وُلد فيه، والسياق الذي يُناقَش في ظله. فالمخطط جاء في لحظة دقيقة من تاريخ تونس، حيث يتراكم الغضب الشعبي، وتتسع هوّة الفجوة بين خطاب السلطة وواقع الناس، وتتفاقم الأزمات المعيشية في صمتٍ رسميٍّ مزعج. إن مناقشة هذا المخطط وكأننا أمام "بداية جديدة" من نقطة الصفر، هو في حد ذاته مغالطة كبرى تتجاهل سبع سنوات كاملة من الحكم الفعلي، لها سياساتها وقراراتها ومؤسساتها، وهي سنوات لم تنجح في تحقيق الأمن الاقتصادي ولا الاجتماعي، بل عمّقت الاختلالات التي يُزعم اليوم أن المخطط جاء لمعالجتها.

الخطاب الرسمي يُصرّ على تحميل "عقود سابقة" و"دولة عميقة" مسؤولية التدهور الكارثي، وكأن السلطة الحالية ليست طرفاً في المعادلة. هذا التبرير المُستهلَك لم يعد ينطلي على التونسيين الذين عاشوا تفاصيل السنوات السبع، ورأوا بأعينهم كيف تحولت الشعارات إلى سراب، وكيف انكمشت الآمال وتوسّعت الهوّة بين الدولة والشعب.

إنَّ الحديث عن التخطيط التنموي في غياب التقييم الذاتي الصادق، هو ضرب من الهروب إلى الأمام، ومحاولة يائسة لتغليف الفشل بغلاف الأماني.

الغياب المغاربي والإفريقي.. فرصة ضائعة في زمن التحالفات

في لحظة تتسارع فيها التحولات الجيوسياسية في المنطقة، ويُعاد فيها رسم خرائط النفوذ في البحر الأحمر والساحل الأفريقي، يبقى مخطط التنمية التونسي منكفئاً على ذاته، غائباً عن أي رؤية إقليمية واضحة. وكان بإمكان تونس أن تحوّل موقعها الجغرافي المتميز إلى بوابة استراتيجية نحو إفريقيا، وأن تستثمر في البعد المغاربي الذي ظلّ حبرا على ورق طوال عقود.

كان بإمكان المخطط أن يكون بوابة لتفعيل هذا التكامل عبر مشاريع كبرى كالممر الرقمي المغاربي، وربط شبكات النقل، وتوحيد التشريعات الجمركية. أما الانفتاح على إفريقيا، فكان يحتاج إلى استثمارات فعلية في ميناء المياه العميقة بالنفيضة وتطوير المطارات والطرق الصحراوية، لكن هذه المشاريع غابت عن الوثيقة كغياب الشمس في ليل الشتاء.

تونس تمتلك أكثر من 160 شركة تستثمر في كوت ديفوار، وهي عضو في منطقة التبادل الحر القارية، لكن دون رؤية واضحة تظل هذه المزايا مجرد إمكانيات غير مستغلة. إن إحياء البعدين المغاربي والإفريقي ليس رفاهية، بل ضرورة للخروج من عنق الزجاجة الاقتصادي، وتعزيز القدرة التفاوضية في عالم يتكتل فيه الجميع.

التتمة في الصفحة الثانية

هل اقتربت ساعة الحسم؟
ليبيا بين خارطة الطريق الجديدة واستحقاق الانتخابات

في عالم السياسة لا تموت الأزمات دفعة واحدة، بل تعيد إنتاج نفسها بأشكال مختلفة، حتى تنضج ظروف التسوية أو تنفجر مجدداً في صورة صراع مفتوح. ومنذ سقوط معمر القذافي عام 2011، تعيش ليبيا داخل دائرة انتقالية طويلة تحولت مع مرور الزمن إلى حالة دائمة من الانقسام السياسي والمؤسسي، حيث تعددت الحكومات، وتداخلت الشرعيات، وتشابكت المصالح المحلية مع الحسابات الإقليمية والدولية.

وخلال السنوات الماضية، بدت الانتخابات الليبية وكأنها مشروع مؤجل إلى أجل غير معلوم، خصوصاً بعد انهيار مسار انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2021 بسبب الخلافات حول القوانين الانتخابية وشروط الترشح وتقاسم السلطة. غير أن الأشهر الأخيرة شهدت عودة ملف الانتخابات إلى صدارة المشهد السياسي الليبي، مدفوعاً بخارطة طريق أممية جديدة تسعى إلى كسر الجمود وإعادة البلاد إلى مسار الشرعية الشعبية.

لكن السؤال الأهم لا يتعلق بموعد الانتخابات فقط، بل بمن أعادها إلى الطاولة، ولماذا الآن تحديداً، وما هي القوى التي تدعم هذا المسار أو تعارضه؟

طرحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة هانا تيتيه، رؤية جديدة للحل السياسي تقوم على إعادة إطلاق العملية الانتخابية ضمن إطار زمني يتراوح بين 12 و18 شهراً، بهدف إنهاء المراحل الانتقالية المتعاقبة. (الجزيرة، 22/8/2025).

وتستند الخارطة إلى مجموعة من البنود الرئيسية، أبرزها معالجة الإشكالات القانونية والدستورية التي عطلت الانتخابات السابقة، وإعادة بناء التوافق حول القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، وتوحيد المؤسسات المنقسمة، وتهيئة بيئة أمنية وسياسية تسمح بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تحظى بقبول داخلي وخارجي.

كما تسعى الأمم المتحدة إلى تجاوز حالة الشلل التي أصابت المؤسسات السياسية القائمة بعد سنوات من المفاوضات غير المثمرة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، واللذين أصبحا في نظر كثير من الليبيين جزءاً من الأزمة وليسا جزءاً من الحل.

لماذا عادت الانتخابات إلى الواجهة الآن؟

لم تكن عودة الانتخابات نتيجة توافق ليبي داخلي بقدر ما كانت نتاج مجموعة من المتغيرات السياسية والاستراتيجية.

أول هذه المتغيرات يتمثل في تآكل شرعية الأجسام السياسية الحالية بعد سنوات طويلة من التمديد غير المباشر، الأمر الذي خلق حالة متزايدة من السخط الشعبي تجاه النخب الحاكمة في الشرق والغرب على حد سواء.

أما العامل الثاني فيرتبط بتصاعد الضغوط الدولية، خصوصاً من جانب الأمم المتحدة وأمريكا، اللتين باتتا تنظران إلى استمرار الانقسام الليبي باعتباره مصدراً دائماً لعدم الاستقرار في جنوب المتوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن تأثيره على ملفات الطاقة والهجرة والأمن الإقليمي.

ويتمثل العامل الثالث في الخشية من تحول الانقسام المؤسساتي إلى واقع دائم، خاصة مع استمرار وجود حكومتين متنافستين ومؤسسات أمنية واقتصادية منقسمة، وهو ما يهدد بإعادة إنتاج نموذج الدول المنقسمة على المدى الطويل.

أما العامل الرابع، فمن منظور استراتيجي، فقد أحدثت وفاة اللواء محمد الحداد في أنقرة ثلاثة آثار مهمة:

- فراغ داخل معسكر الغرب الليبي، إذ فقدت حكومة الوحدة الوطنية شخصية عسكرية كانت تشكل نقطة توازن بين القوى المسلحة المختلفة في غرب ليبيا.

- تعثر مشروع توحيد المؤسسة العسكرية، إذ كان الحداد أحد القنوات القليلة المفتوحة مع معسكر الشرق بقيادة خليفة حفتر.

- زيادة القلق الدولي، حيث إن وفاة رئيس الأركان ومعه عدد من كبار القادة العسكريين دفعت بعض العواصم إلى الاعتقاد بأن ليبيا قد تدخل مرحلة إعادة تشكيل موازين القوى العسكرية، وهو ما يجعل الإسراع في التسوية السياسية أكثر إلحاحاً.

كما أن وجود قاعدة انتخابية واسعة وملايين الناخبين المسجلين يمنح المجتمع الدولي قناعة بأن الظروف الفنية لإجراء الانتخابات أصبحت متوفرة أكثر من أي وقت مضى، وأن العقبة الأساسية باتت سياسية وليست إدارية.

من أعاد الانتخابات إلى الطاولة؟

رغم أن الخطاب الرسمي يقدم الانتخابات باعتبارها مطلباً ليبياً عاماً، فإن المحرك الرئيسي لعودتها هو الأمم المتحدة بدعم مباشر من أمريكا.

وتسعى هذه الأطراف إلى فرض ديناميكية سياسية جديدة تتجاوز حالة الجمود التي فرضتها الخلافات بين المؤسسات القائمة، عبر الدفع نحو توافقات جديدة تسمح بإطلاق العملية الانتخابية، حتى لو تطلب الأمر إعادة هندسة بعض الترتيبات السياسية الحالية.

وفي المقابل، يدرك كثير من الفاعلين المحليين أن استمرار الوضع الراهن لم يعد يحظى بالدعم الدولي الذي كان متاحاً في السنوات السابقة، الأمر الذي دفع عدداً من الأطراف إلى إظهار قدر أكبر من المرونة تجاه فكرة الانتخابات.

حيث لا يوجد في ليبيا طرف يعلن رفضه الصريح للانتخابات، لأن ذلك يتعارض مع المزاج الشعبي العام، لكن الخلاف الحقيقي يكمن في طبيعة الانتخابات وشروطها ونتائجها المحتملة.

فالمؤيدون للمسار الانتخابي يرون فيه فرصة لإنهاء المراحل الانتقالية واستعادة الشرعية عبر صناديق الاقتراع. ويضم هذا المعسكر الأمم المتحدة وأمريكا وقطاعات واسعة من الرأي العام الليبي، إضافة إلى بعض القوى السياسية التي تعتقد أن الانتخابات قد تمنحها فرصة أفضل لإعادة التموضع داخل المشهد السياسي.

أما المعسكر المتحفظ، فيضم أطرافاً تخشى أن تؤدي الانتخابات إلى فقدان النفوذ الذي راكمته خلال سنوات الانقسام. ويشمل ذلك شخصيات ومراكز قوى داخل المؤسسات

القائمة، وبعض التشكيلات المسلحة التي ترتبط مصالحها باستمرار الوضع الحالي.

في الحقيقة، لا يدور النزاع الليبي حول مبدأ الانتخابات بحد ذاته، بل حول ما ستنتجه الانتخابات من موازين قوى جديدة.

فالخلاف الحقيقي يتعلق بأسئلة أكثر عمقاً: هل تُجرى انتخابات رئاسية مباشرة أم تسبقها ترتيبات دستورية جديدة؟ هل يُسمح للعسكريين ومزدوجي الجنسية بالترشح؟ من سيشرف على المرحلة الانتقالية؟ وكيف سيتم توزيع السلطة والثروة بين أقاليم البلاد المختلفة؟

لهذا تبدو الانتخابات بالنسبة لكثير من الأطراف مجرد محطة ضمن صراع أكبر يتعلق بشكل الدولة الليبية المقبلة، وطبيعة النظام السياسي الذي سيحكمها، وموقع كل طرف داخل معادلة السلطة الجديدة.

اليوم تقف ليبيا مرة أخرى أمام مفترق طرق تاريخي؛ فإما أن تنجح خارطة الطريق الجديدة في تحويل الانتخابات إلى بوابة لإنهاء أكثر من عقد من الانقسام والفوضى، وإما أن تتحول إلى حلقة جديدة في سلسلة المبادرات التي اصطدمت بتضارب المصالح المحلية والإقليمية والدولية.

ويبقى المؤكد أن معركة الانتخابات في ليبيا ليست معركة صناديق اقتراع فقط، بل معركة على مستقبل الدولة نفسها، وعلى شكل النظام السياسي الذي سيولد من رحم واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً.

يا أهل ليبيا خاصة، والأمة الإسلامية عامة، ندعوكم للعمل على كف يد الغرب التي تعبث في بلادنا وثرواتنا، وحان الوقت لكي نحمي قضايانا المصيرية، وأن نعمل على إيجادها على أرض الواقع، وأهمها إيجاد دولة الخلافة التي من خلالها نستطيع أن نقارع الغرب ونطرده خارج بلادنا، وأن نستثمر ثرواتنا بما يرضي الله. كفانا تعلقاً بحكام خونة ودساتير وضعية وحكومات لا تمثلنا (جمهورية وعلمانية وديمقراطية... وما شاكلها)، ونعود إلى الحكم الذي أمرنا الله عز وجل أن نطبقه، ففيه خيرنا وخير العالم. قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾.

يا شباب الإسلام ويا جيوش المسلمين، استفيقوا واعملوا مع العاملين لإقامة الخلافة الراشدة التي وعدنا بها رسول الله ﷺ، فإنه ليس لنا نجاة إن لم نعد إلى ديننا ونتمسك بالعروة الوثقى.

قال تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

نبيل عبد الكريم

حسن اختيار الرجال :
لماذا مصعب بن عمير؟

كان عليه الصلاة والسلام ذا حنكة وبعد نظر في اختيار الرجال لأداء المهمات التي يوكلهم بالقيام بها، فكان يختار الرجل حسب كفاءته لأداء المهمة، فلا ينظر لقرابته منه، ولا لفقره ولا لغناه، ولا اعتبار عنده للواسطة أو المحسوبية أو مكانته في المجتمع. فقد كان اختيار النبي عليه الصلاة والسلام لمصعب بن عمير للذهاب إلى المدينة يدل دلالة واضحة على ما يتحلى به مصعب من صفات الخير حتى اختاره الرسول - صلى الله عليه وسلم - دون سواه. فمصعب هو نموذج واقعي لصدق الإيمان، والثبات والطمأنينة في الحق، والتمسك بأمر الله والوعي عليه، والصبر ومقاومة الضغوط. ومصعب نموذج عملي للتضحية بالدنيا، وترك نعيم العيش ورغده في سبيل الله تعالى، فإنه كان أشرف غلام بمكة بين أبويه، فلما أصابه ما أصابه لم يقوَ على ذلك، ولقد كان جلده يتطاير تطاير جلد الحية. ويحدثنا السهيلي عن مصعب فيقول: «فلما أسلم أصابه من الشدة ما غير لونه وأذهب لحمه ونهكت جسمه، حتى كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينظر إليه وعليه فروة قد رقعها فيبكي لما كان يعرف من نعمته». كما أن أهله لما علموا بإسلامه حبسوه وصبوا عليه العذاب وقيدوه في الأصفاد بعد أن كان حراً سيداً، حتى هرب منهم وهاجر إلى الحبشة. فمصعب بن عمير هو نموذج عملي للتضحية، والأنصار بحاجة إلى أن يروا نموذجاً عملياً للتضحية في سبيل الله، فيتأثرون بهذا النموذج من جهة، ومن جهة أخرى يكونون على بصيرة فيما هم سيقدمون عليه في نصرة هذا الدين، وقد وجدنا أثر ذلك في الأنصار، فعندما كانت بيعة العقبة الثانية، قال الأنصار بعضهم لبعض: هل تدرون علام تبايعون هذا الرجل؟ إنكم تبايعونه على حرب الأحمر والأسود من الناس فإن كنتم ترون أنكم إذا نهكت أموالكم مصيبة وأشرافكم قتلاً أسلمتموه، فمن الآن فهو والله إن فعلتم خزي الدينا والآخرة، وإن كنتم ترون أنكم وافون له بما دعوتموه إليه على نهكة الأموال وقتل الأشراف فخذوه، فهو والله خير الدينا والآخرة. فقالوا: فإنا نأخذه على مصيبة الأموال وقتل الأشراف، فما لنا بذلك يا رسول الله إن نحن وفينا؟ قال: الجنة، قالوا: ابسط يدك فبسط يده فبايعوه.

كما كان مصعب يتحلى بصفة الهدوء والسكينة والحلم، وقد ظهر منه ذلك عندما ناقش أسيد بن حضير، وسعد بن معاذ، رضي الله عنهما، فرغم أن كليهما كان يحمل حربته، ورغم أنهما ركزاها أمام مصعب، ومع كل هذا بقي مصعب محافظاً على هدوئه فلم يستفزه كل هذا الوضع، بل أخذ يشرح لهما الإسلام بوقار وهدوء وسكينة حتى أسلما، كما كان مصعب شابا من جيل الأنصار، والأنصار كلهم شباب، فهؤلاء لو تم ارسال رجل كبير السن لربما وافقوه خجلاً، بينما النبي عليه الصلاة والسلام يريد أن يأتوه عن قناعة، والشاب لا ينقاد لشاب مثله إلا عن قناعة. كما كان مصعب بن عمير يتصف بالحيوية والنشاط، وقد وصف الشيخ تقي الدين النبهاني نشاط مصعب في كتاب الدولة الإسلامية فقال: كان - رضي الله عنه - يطرق الأبواب على النَّاس سعيا للاتصال بهم ليبلغهم دعوة الله، وكان يجوب الحقول متصلاً بالمزارعين في أعمالهم يدعوهم للإسلام، وكان يواجه الأسياد يدعوهم لدين الله، وكان يقوم بحركات مقصودة كما فعل مع أسعد بن زرارة في اتخاذ الوسائل للوصول إلى النّاس حتى يقوم بإسماعهم صوت الحق، حتى استطاع في سنة واحدة أن يقلب الأفكار في المدينة من وثنية خرقة، ومن مشاعر خاطئة (إلى توحيد وإيمان، وإلى مشاعر إسلامية) تسخط على الشرك وتنفر من تطفيف الكيل والميزان. وهكذا كان نشاط مصعب، وكان نشاط الذين أسلموا معه أن تحولت المدينة في سنة واحدة من حال الشرك إلى حال الإسلام. .. انتهى.

فلذلك كان اختيار النبي عليه الصلاة والسلام لمصعب دقيقاً يدل على خبرته بالرجال، وأنه كان هو الأنسب للقيام بتلك المهمة الصعبة في المدينة المنورة لتهيئة أجواء الدعوة وتهيئة المدينة لتكون مركز الدولة الإسلامية الأولى.

محمود الشامي

تتمة :مخطط الحكومة 2026-2030.. هل يُعيد إنتاج سراب التنمية؟

التوجه الخارجي

يتقاطع المخطط زمنياً مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة، مما يثير تساؤلات حول مدى تأثره بالتزامات تونس تجاه الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية في مجالات تحرير مناخ الاستثمار، تبسيط الإجراءات الإدارية، تعميق النظام الجبائي الرأسمالي، تحديث مجلة الصرف، تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، الرقمنة والإدارة الإلكترونية. هذه الإصلاحات وردت بدرجات متفاوتة في توصيات المؤسسات المالية الدولية وفي برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية، وهي أيضًا حاضرة في مخطط التنمية. ممّا يجعل هذه الإصلاحات موجّهة أكثر لتلبية متطلبات التمويل الخارجي منها لمعالجة الاختلالات الداخلية، مع بقاء شكل النظام السياسي خارج نطاق الإلزامات الدولية.

أبرز المآخذ

كيف ستموَّل المشاريع في ظل ميزانية عمومية منهكة، ومديونية متصاعدة، وهامش ضيق للمناورة المالية؟ والأخطر من ذلك، أن المخطط يخلط بين التنمية الحقيقية وتجميع قائمة مشاريع.

من هنا جاءت انتقادات نيابية حادة، إذ يرى النائب **محمد علي** أن مناقشة وثيقة تتجاوز 300 صفحة في عشرة أيام فقط غير كافٍ، مبرزاً خمس نقاط ضعف أبرزها: غلبة الخطاب الإنشائي على البرنامج التنفيذي، وانعدام الربط بين الأهداف والموارد المالية، وضعف آليات المتابعة والمساءلة. أما النائب **السعيداني** فيسخر من مصداقية الحكومة، متسائلاً كيف تخطّط وهي عاجزة عن إضافة حجرة في ملعب المنزه، وتتسول من البنوك لتغطية عجز 28 ألف مليار، ولا تملك سيولة لدفع مستحقات الصيادلة. ويشير إلى أن المخطط يحوي 21 ألف مشروع بكلفة 102 ألف مليار، وأن السنة الأولى تتطلب 6800 مليار، مما يعني جمع ٩٥ ألف مليار في أربع سنوات، وهو رقم لا يصدقه طفل، مع غياب أي شركة عمومية أو مصنع أو مشروع منتج، واعتماد افتراضات واهنة كسعر برميل نفط لا يتجاوز 65 دولاراً، واصفاً إياه بـ"مخطط تضليل وتعمية"، ومتهماً الحكومة بإلباس الشعب مسؤولية الفشل عبر المقاربة التشاركية.

في حين يذهب النائب **بلال المشري** إلى وصف المخطط بـ"مخطط بيع الوهم"، لافتاً إلى غياب قائمة واضحة بالمشاريع الجهوية والاعتمادات المالية، واعتماد الوثيقة على أهداف عامة وصياغات إنشائية، مع أخطاء في تصنيف بعض الجهات والمعطيات الجغرافية تطرح علامات استفهام حول دقة الإعداد. ويُضاف إلى ذلك تحذير المحلل الاقتصادي **العربي بن بوهالي** من أن تمويل الاستثمارات عبر الاقتراض قد يرفع الدين العام إلى 110٪ من الناتج المحلي بحلول 2030، في وقت تعاني فيه البلاد من عجز مالي حاد ومديونية متصاعدة، مما يجعل المخطط أقرب إلى "إعلان نوايا" منه إلى خطة تنفيذية محكمة، في مشهد يعيد إنتاج نموذج الفشل ذاته دون إصلاحات هيكلية جذرية في الإدارة والقضاء والجباية.

خاتمة : بين وعد الوثيقة وصدق التنفيذ

إن خلاص البلاد لا يكمن في مخططات جميلة الخطوط، بل في جرأة التغيير، وصدق التقييم الذاتي، وإعادة بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم. والطريق إلى ذلك يمر عبر الاعتراف بأن النظام القائم قد استنفذ كل فرصه، وأن الحل يبدأ بالعودة إلى ما يُقنع العقل ويُطمئن القلب ويتماشى مع الفطرة.

وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً. إنها ليست مجرد آية، بل حقيقة واقعة نعيشها كل يوم حين نرى أحلام التونسيين تُسرق على مذبح السياسات الفاشلة، وتُدفن تحت أنقاض الخطاب الإنشائي. فلن يتغير شيء طالما ظل الحكم بعيدا عن مبدأ الإسلام وطريقة عيشه ونظامه التشريعي الذي أنزله الله هدى ورحمة وبشرى للمسلمين. قال تعالى " **أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**" (المائدة 50)

بقلم أ.ياسين بن يحيى

الدروس العسكرية للحروب المعاصرة وأثرها في بناء دولة الخلافة

ما الذي يمكن استفادته من الحروب التي دارت وتدور في لبنان، وغزة، وإيران؟ إنها مواجهات جرت بين قوى تُصنف "ضعيفة" مادياً، وقوى أخرى تملك قدرات عسكرية هائلة تعجز الدول عن حصرها. وتكتسب هذه الدروس أهمية مضاعفة؛ كونها تمثل ركيزة عملية وميدانية واعدة لكيفية إدارة الصراع فيما لو قامت دولة الخلافة الراشدة.

أولاً: ساحة جنوب لبنان (حرب تموز والالتحام مع الطبيعة)

في المواجهة الميدانية بجنوب لبنان، برزت معادلة فريدة؛ فحزب إيران يمتلك أفراداً مدربين على حرب العصابات بأسلحة خفيفة وغير مكلفة، ولا تحتاج إلى خطوط إمداد ومصانع ضخمة. لكن العامل الأساسي كان استغلال الطبيعة الشرسة كمسرح حرب واقٍ، في مقابل جيش مندفع مغرور بقوّته، وهو الجيش الّذي كان يُوصف بأنه "لا يُقهر"، وهنا كان مقتله. فخرج العدو بعد مضي أربعين يوماً يجرّ أذيال الخيبة والخسران، مسجلاً نصراً مذهلاً لمجموعات بشرية لا تتجاوز المئات، تزهو بعقيدتها وسلاحها الخفيف، بينما خسر كيان يهود هيبة تاج سلاحه ودبابات ميركافا التي بانت هشاشتها في تلك الموقعة.

أبرز مقومات القوة الاستراتيجية في هذه الساحة:

العنصر البشري: أفراد مدربون على حرب العصابات، يمتلكون عقيدة قتالية صلبة وجاهزية تامة للتضحية والاستشهاد.

التسليح المرن: سلاح فردي خفيف غير معيق للحركة، ولا يحتاج لوسائط نقل ثقيلة تجعله عرضة للاستهداف والملاحقة.

تطويع الجغرافيا: الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى تحملت آلاف الأطنان من القنابل والمتفجرات دون أن تتغير معالمها الثابتة؛ فظلت الجبال جبالاً والوديان وديانًا والكهوف ملاذات آمنة، ليكون اختيار الطبيعة سلاحاً وميداناً في آنٍ معاً.

ثانياً: غزة الشمّاء (معجزة الهندسة تحت الحصار)

في غزة، تشكلت جماعات مسلحة تدربت على حرب العصابات، وحازت مخزوناً من الأسلحة الخفيفة سهلة النقل والانتقال، والتي لا تحتاج إلى آليات ثقيلة يسهل اصطيادها واكتشافها. هي أسلحة قليلة التكلفة تصنع في ورش حدادة صغيرة ومبعثرة هنا وهناك.

ومع ذلك، برز التحدي الأكبر وهو الجغرافيا؛ فغزة من الناحية العسكرية التقليدية تُعد ساقطة؛ فهي شريط ساحلي ممتد لـ40 كيلومتراً على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وبعمق يتراوح بين 4 إلى 11 كيلومتراً في الجنوب (بمتوسط حسابي يبلغ 8 كيلومترات)، وبمساحة إجمالية لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً. عسكرياً، قد لا تحتاج هذه المساحة لأكثر من كتيبتين وثلاث طائرات للاستيلاء عليها. فكيف السبيل للاتقاء من سلاح جو ضخم وجيش قوامه نصف مليون جندي مدججين بأعتى آلة عسكرية في العالم؟ وبلا مبالغة، حظي هذا الجيش بدعم دول العالم الغربي بلا استثناء، في حرب اجتمع المجتمع الدولي عليها دعماً وإسناداً وإمداداً وحصاراً.

من هنا، استفادت هذه المجموعات من تجارب غيرها عبر إعادة صياغة طبيعة القطاع جغرافيًّا، فأحدثت عملاً هندسياً لا مثيل له تجاوز أنفاق فيتنام البدائية، من خلال حفر شبكات أنفاق عملاقة تعجز عنها دول كبرى. وقد وُزعت لهذه الأنفاق وظائف تكتيكية دقيقة:

أنفاق مخصصة للتضليل والمناورة
أنفاق للاستدراج والكمائن القتالية
أنفاق للالتجاء، والتحصن، والانتظار خلف خطوط العدو

لقد لعبت هذه الطبيعة الاصطناعية المعدلة دوراً حاسماً في الحرب التي دارت بين ثلة مؤمنة بقضيتها، دُربت عقائدياً وجسدياً على حرب العصابات، وأعدت إعداداً جيداً بقدرات بسيطة، في مواجهة قوة عالمية تدعمها أمريكا بحساب مفتوح، وأوروبا بكامل ثقلها، فضلاً عن تواطؤ أطراف إقليمية شاركت بحصار خانق أو بإمداد العدو. ورغم أن العدو مسح غزة وحوّلها إلى ركام، إلا أنه بعد مئات الأيام من القتال الضاري، أخرجت ألوية كاملة من جيش الكيان ومرتزقته بين قتيل وجريح ومعاق، فضلاً عن عشرات الآلاف الذين يعانون من الصدمات النفسية، وتكبد اقتصادهم خسائر بمئات المليارات أدت لتوقف إنتاج المستوطنات وهجرة سكانها نحو الداخل. لقد تحولت أقوى آلياتهم العسكرية إلى ألعوبة بيد المقاتلين، ما اضطر الكيان إلى إعادة استخدام آليات عسكرية قديمة أعفيت سابقاً من الخدمة.

الدروس المستفادة من ساحة غزة:

1. العقيدة والتدريب: رجال عقائديون يطلبون الشهادة كمبتغى أساسي

2. التصنيع المحلي المقاوم: أسلحة خفيفة وغير مكلفة تُنتج في ورش بسيطة تشبه تلك الموجودة في بقاع العالم النامي، بعيداً عن المصانع الضخمة المرصودة

3. هندسة الجغرافيا: تعديل الطبيعة جغرافياً واستخدامها كسلاح استراتيجي لتعويض النقص في السلاح الجوي والآليات الثقيلة

ثالثاً: المواجهة مع إيران (شبكة الدفاع العنكبوتية والجغرافيا الضخمة)

حين أعدت أمريكا وكيان يهود - بدعم وتواطؤ إقليمي - لمواجهة إيران، كانت طهران قد أعدت إعداداً أكبر؛ لإدراك قادتها أن المواجهة فرضت نفسها فرضاً. ونظراً لوجود عقوبات دولية تمنعها من استيراد أسلحة تماثل ما يملكه خصومها، فقد اعتمدت على نفسها كلياً وبصمت مطبق.

أنشأت إيران شبكات أنفاق عملاقة تحت أعماق الجبال الشاهقة، بحيث لا تصل إليها أعتى القنابل الخارقة للتحصينات، وبنت داخلها مصانعها، ومعاملها، ومستودعاتها الاستراتيجية. وعند اندلاع المواجهة، استخدمت سلاحاً من صنع يدها وعقول رجالها.

ظن الأمريكان والصهاينة أن غياب سلاح جو فعال ومتطور لدى إيران، والاعتماد على دفاعات جوية مكشوفة يسهل التشويش عليها، سيحسم المعركة بضرب القواعد والقيادات المرصودة. وبالفعل، استهدفت الصفوف القيادية الأولى والثانية، وظن العدو أن المعركة حُسمت وأن طهران سترفع الراية البيضاء. لكن الواقع كان مغايراً؛ إذ فتحت الطبيعة المحصنة أبوابها وانهمرت الصواريخ على القواعد الأمريكية؛ لأن واشنطن دخلت الحرب بمعطيات وخلفيات تقليدية لم تدقق فيها جيداً، وتجلى ذلك في نقطتين:

❖ أثر غياب القيادة البراغماتية: إن تصفية القيادات العليا (التي كانت تتبنى نفساً براغماتياً يتجنب الصدام المباشر مع أمريكا) أزال العائق تلقائياً أمام القيادات الشابة المتحمسة والمدربة عقائدياً على خوض حرب استنزاف شاملة ومباشرة.

❖ إغفال معطيات الجغرافيا الحيوية: أخطأت أمريكا حين بنت حساباتها على نماذج قديمة كحربها مع اليابان في الحرب العالمية الثانية؛ فإيران تمتلك مساحة ضخمة تمتد لآلاف الكيلومترات ذات طبيعة جبلية معقدة تضيع فيها أعتى الجيوش، فضلاً عن كتلة بشرية تقارب 90 مليون نسمة وجيش نظامي واحتياطي يقدر بمليون مقاتل. أضف إلى ذلك وجود القواعد الأمريكية ضمن مرمى النيران الإيرانية المباشرة، ووقوع الجغرافيا الطاقية للعالم (إمدادات النفط والغاز) تحت رحمتها، فضلاً عن قُربٍ الكيان الصهيوني الهش عسكرياً وأمنياً.

هذه المعطيات جعلت الأصوات العسكرية الأمريكية العاقلة ترفض الضربة وتقصى من مناصبها. ونتيجة لذلك، تلقت أمريكا درساً مؤلماً لم تنفع فيه بوارجها، ما دفع إدارتها لاستجداء الوساطات، والذهاب إلى قوى دولية كبرى كالصين لطلب احتواء الموقف، في مشهد أظهر تراجع الهيبة الأمريكية بشكل غير مسبوق.

الدروس المستفادة من الساحة الإيرانية:

❖ اللامركزية القتالية: رجال مدربون على الحرب الإلكترونية وإنتاج السلاح بالمتاح، موزعون ضمن "شبكة عنكبوتية" تمنح الوحدات العسكرية حرية التحرك والقرار دون الحاجة للرجوع لقيادات مركزية أو استخدام وسائل اتصال يسهل تعقبها.

❖ تجنب فخ الأرض: إدراك القوات المعادية للفخ الأرضي المعد لها في الجغرافيا الإيرانية، ما جعل المواجهة تقتصر على البعد الجوي والصاروخي؛ لمعرفتهم أن أي إنزال بري سيعني إفناء تلك القوات.

❖ المضائق الحيوية كأوراق ضغط: إضافة عامل الممرات المائية كمضيقي هرمز وباب المندب كأدوات خنق اقتصادي عالمي يمكن تفعيلها بيسر وسهولة.

خاتمة: المحصلة الاستراتيجية لدولة الخلافة الراشدة

بناءً على هذه المعطيات الثلاثة، كيف سيكون حال دولة الخلافة الراشدة؟ إن دولة تمتلك القيادة المخلصة، والبعد الاستراتيجي الممتد، والجيش العقائدي المجيّش، والموارد الهائلة التي تجعلها في غنى تام عن أي قرارات حصار دولي، مستندة إلى جغرافيا شاسعة ومتنوعة ورجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه؛ لن تكون مجرد دولة ناشئة.

إن الخلافة القائمة قريبا بإذن الله تعالى ستفرض نفسها كدولة عظمى منذ اليوم الأول لوجودها وفور صدور بيانها الأول؛ لأن كل هذه الإمكانات المتاحة والمجربة ميدانياً في بؤر الصراع الحالية لا تحتاج إلا إلى مظلة سياسية موحدة لتوظيفها وتوجيهها. ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾.

بقلم أ.سالم أبو سبيتان

أطفال العالم بين أرقام الإحصائيات وواقع المعاناة

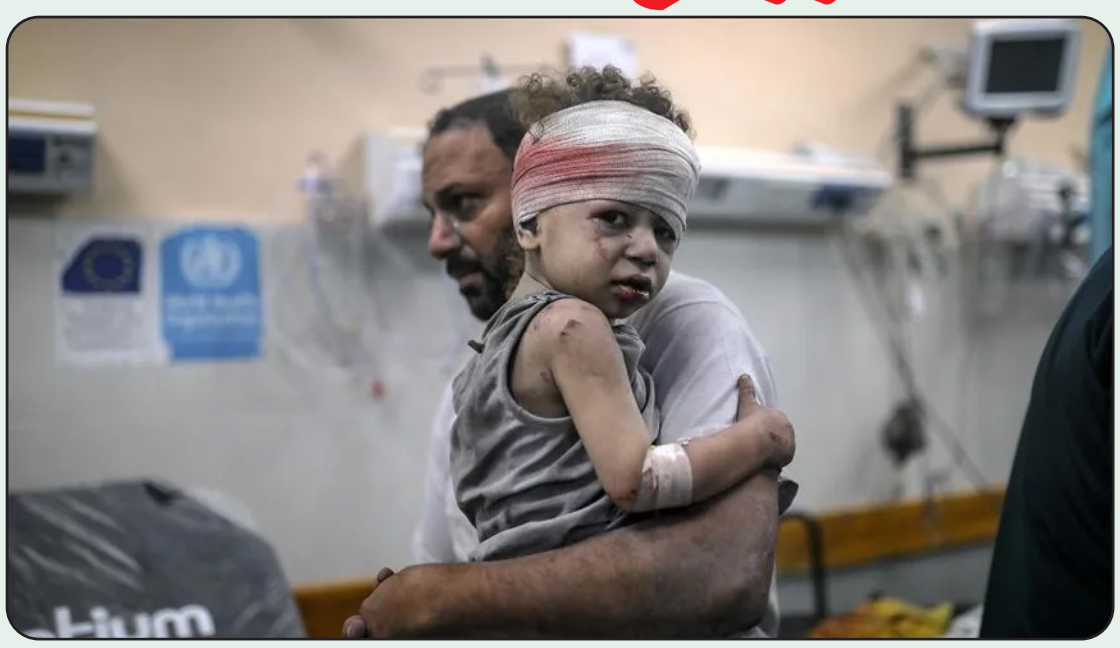

أشار تقرير للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة إلى أن عام 2025 شهد أعلى عدد من ضحايا الأطفال في النزاعات المسلحة خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث تم توثيق 38,558 انتهاكاً خطيراً بحق الأطفال. وبلغ عدد الأطفال المتضررين من هذه الانتهاكات 24,174 طفلاً، كانت نسبة كبيرة منهم من الفتيات. وتنوعت الانتهاكات بين القتل والتشويه، والعنف الجنسي، والتجنيد والاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى الهجمات على المدارس والمستشفيات. وقد تركزت الانتهاكات بحسب التقرير في كل من فلسطين والصومال ونيجيريا والكونغو الديمقراطية وميانمار. وتعكس هذه الأرقام حجم المعاناة التي يتعرض لها الأطفال في مناطق النزاعات، وتؤكد الحاجة الملحّة إلى تعزيز حمايتهم وضمان احترام حقوقهم الأساسية.

تتوالى الإحصائيات والتقارير الدولية التي ترصد واقع الأطفال في مناطق النزاعات والأزمات الإنسانية، كاشفةً أرقاماً صادمة لا تمثل سوى جزء يسير من المأساة الحقيقية التي يعيشها ملايين الأطفال حول العالم، الذين يعانون الجوع وسوء التغذية، وملايين آخرون حُرموا من التعليم والرعاية الصحية والأمن والاستقرار، وأعداد متزايدة من الضحايا الذين قضوا بفعل الحروب والإبادات الجماعية الممنهجة. ومع كل تقرير جديد تتجدد الأسئلة ذاتها: من المسؤول عن هذه المآسي؟ ومن المستفيد من استمرارها؟

لقد أكدت المواثيق الدولية على جملة من الحقوق الأساسية للطفل، وفي مقدمتها الحق في الحياة والبقاء والنماء، والحق في التعليم والصحة والرعاية والحماية من العنف والاستغلال والتمييز. وتُعد اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989 من أبرز الوثائق الدولية التي أكدت هذه الحقوق، كما ألزمت الدول الموقعة عليها باتخاذ التدابير اللازمة لضمان مصلحة الطفل الفضلى وحمايته في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

غير أن هذه النصوص بقيت حبراً على ورق في مواجهة مصالح الدول الكبرى؛ فواقع الأطفال المأساوي يكشف فجوة واسعة بين النصوص القانونية والممارسة الفعلية، إذ تتحول هذه الحقوق التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات إلى شعارات زائفة كاذبة تفتقر للعدالة والمساءلة. فبينما تُستنزف موارد الشعوب وتُشعل الحروب وتُفرض العقوبات وتُدعم أنظمة القمع والاحتلال، تتدفق في المقابل الإحصائيات والتقارير الحقوقية التي توثق نتائج هذه الجرائم دون أن تقترب من أسبابها الحقيقية. وكأن المطلوب من العالم أن يعتاد مشاهدة الضحايا وأن يكتفي بإحصائهم لا بإنقاذهم!

إن المأساة الحقيقية لا تكمن في غياب القوانين والاتفاقيات، بل في هيمنة منظومة دولية انتقائية تطبق القوانين على الضعفاء وتتجاهلها عندما تتعارض مع مصالح الأقوياء.

إن ما يتعرض له أطفال العالم اليوم ليس مجرد خلل عابر في النظام الدولي، بل هو نتيجة مباشرة لبنية عالمية قائمة على الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادي وإخضاع الشعوب لمصالح القوى الكبرى، إذ أنتج النظام الرأسمالي العالمي، منذ نشأته، منظومات من الاستعمار والاحتلال والحروب ونهب الثروات، ثم قدّم نفسه في الوقت ذاته باعتباره حامياً للإنسانية وراعياً لحقوق الإنسان!!

إن الأطفال هم الفئة الأكثر هشاشة وتأثراً بالحروب والصراعات التي ما زالت تشتعل في بقاع مختلفة من الأرض، وهي حروب لا تنشأ بمعزل عن سياسات الدول الكبرى والأنظمة الاستعمارية التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشعال النزاعات وإدامتها، وتستفيد من استمرارها سياسياً أو اقتصادياً.

فبينما تُوثَّق الجرائم وتُحصى الضحايا، يبقى الأطفال تحت القصف والجوع والحصار والتهجير، في مشهد يكشف عجز النظام الدولي عن توفير الحماية الفعلية التي يدّعي الالتزام بها.

ففي كل عام تصدر المؤسسات والمنظمات الدولية عشرات التقارير التي توثق حجم الكارثة الإنسانية، بينما تستمر الأسباب الحقيقية لهذه الكوارث دون معالجة جذرية.

ولهذا فإن أرقام الضحايا لا تعكس فشل المؤسسات الإنسانية فحسب، والتي أصبحت في كثير من الأحيان غطاءً أخلاقياً يمنح النظام الدولي مظهراً إنسانياً يخفي وراءه وجهاً أكثر قسوة ووحشية، بل تكشف أيضاً فساد هذه المنظومة الدولية وإفلاس النموذج السياسي الذي يحكم العالم اليوم، نموذج جعل الربح فوق الإنسان والقوة فوق العدالة والمصلحة فوق الكرامة البشرية.

إن أطفال العالم لا يحتاجون إلى مزيد من الإحصائيات بقدر حاجتهم إلى إنهاء الأسباب التي تنتج هذه الإحصائيات. لا يحتاجون إلى مزيد من الشعارات، بل إلى عدالة حقيقية توقف الحروب والاستغلال والاحتلال والتجويع والتهميش.

وفي الختام، نؤكد أن إنقاذ الطفولة لا يمكن أن يتحقق من خلال هذه المنظومة الرأسمالية التي ساهمت في صناعة مأساتها، بل من خلال إقامة العدل الحقيقي الذي يحفظ للإنسان كرامته وحقوقه باعتباره إنساناً قبل أي اعتبار آخر. فالمنهج الذي ارتضاه الله تعالى للبشرية هو وحده القادر على تأسيس نظام يقوم على العدل والرحمة وضمان الحقوق بعيداً عن منطق الهيمنة والاستغلال. فالأطفال ليسوا مجرد أرقام في تقارير دولية، بل هم جزء لا يتجزأ من البشرية كلها، وصلاح مستقبلهم مرتبط بتغيير هذا الواقع الإنساني الكارثي، وإقامة نظام عادل يحفظ حقوق الجميع ويصون كرامتهم، إنه نظام الإسلام الذي ارتضاه الله لنا لننعم بالطمأنينة ونسعد في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾.

القسم النسائي
لحزب التحرير

نظام الاشتراك في الملكية بين الزوجين في تونس

معاناة أخرى من القانون الوضعي

عندما نرضى بتطبيق قوانين وضعية منبثقة من مبدأ فصل الدين عن الحياة علينا أن لا نتفاجأ من كثرة التعقيدات والصعوبات التي صارت تلازم نمط عيشنا و تُنغّص علينا حياتنا، فإلزام المنظومة العلمانية في تونس للمرأة بواجب النفقة بالتساوي مع الرجل خلق إشكاليات و ثغرات كنّا بغنى عنها لو التزمنا بأحكام الإسلام المنظمة للأحوال الشخصية. ويُعدّ القانون عدد 91 لسنة 1998 المؤرخ في 9 نوفمبر 1998 المتعلّق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين تركة أخرى لنظام بن علي استوردها من المنظومة القانونية العلمانية الفرنسية في سياق استعماري، قانون فاسد ادّعى فيه المُشرّع من دون الله أنه جاء حماية للزوجة العاملة التي صارت تشارك في تكوين واكتساب الأصول أي العقارات الصالحة للسكن لكنه في الحقيقة قانون يظلم الزوجة والزوج والورثة من بعدهم .

قانون الاشتراك في الملكية بين الزوجين يخالف حكم الذمة المالية المستقلة

لقد أقرّ الشرع الفصل بين الذمم الماليّة أي أنّ للزوجة ذمّة ماليّة مستقلة و للزوج أيضا ذمة ماليّة مستقلة وذلك لقول النبي ﷺ : «كلُّ أحَدٍ أحَقُّ بماله مِن والِدِه ووَلَدِه والناس أجمَعِينَ» رواه الدراقطني أي أنّ لكل طرف من الزوجين الحق في تملّك العقارات والتصرف فيها بالبيع أو الإجارة أو الهبة أو غيرها دون وصاية الطرف الآخر لكنّ قانون الاشتراك في الملكية يمنع بيع أو إجارة نصف العقار الذي يملكه أحد الطرفين دون إذن شريكه بل و يعطي الحق في استصدار حكم قضائي لمنع الشريك من التصرف في العقار إذا ثبت سوء تصرفه فيه وهذا أمر يخالف تعريف جمهور الفقهاء للملك: « هو اختصاص بالشيء يمنع الغير منه و يُمكّن صاحبه من التصرّف فيه ابتداء إلاّ لمانع شرعيّ» الفقه الإسلامي و أدلّته ج4 والموانع الشرعية في الإسلام هي الجنون والصّغر اما اتفاقيات ما قبل الزواج التي أبدعها الغرب فلا تعدّ مانعا شرعيًا للتصرف في الملك بكل حرية و بشكل مستقل فقوامة الرجل في الإسلام لا تعطيه الحق في منع الزوجة من التصرف في ملكها الخاص وكذلك لا حق لها في مشاركته آليّا في ملكه إلا عن طيب خاطر كالهديّة والهبة ولا يمكن اعتباره مهرا أيضا لأنه يُشترط في المهر أن يكون مالاً موجودًا ثابتًا يُنتفعُ به، معلومًا علمًا ينفي الجهالة عنه والغرر أما في هذا القانون الوضعي فهو يفرض الشراكة في عقارات يكتسبها الزوجين مستقبلا أي في علم الغيب.

الزواج صحبة تقوم على المودة والرحمة وليس شركة تجارية

إنّ العشرة بين الأزواج هي عشرة صحبة لا شراكة تجارية، إذ جعل الله سبحانه وتعالى الزوجية محل اطمئنان للزوجين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾.الأعراف 189 والسكن هو الاطمئنان وهو الأصل في الحياة الزوجية أي ليطمئن كل منهما إلى الآخر، وهذه الصحبة بين الزوجين صحبة هناء وطمأنينة، وقد بيّن الشرع ما للزوجة من حقوق على الزوج وما للزوج من حقوق على الزوجة، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾.. وكذلك أوصى الله تعالى بحسن العشرة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ فهذه العشرة أهدأ للنفس وأهنأ للعيش، لكن هذا القانون الذي ينصّ عليه عدل الإشهاد في عقد الزواج يُنذر بالخصام والشقاق والفراق ويتعامل من منطلق مادي جاف يهدف لتحقيق منفعة مادية مهملا كل الجوانب الروحية والمعنوية للزواج بل إن هذه المنفعة لا تحصل إلا عند الطلاق أو موت أحد الطرفين وذلك باقتسام الممتلكات بعد حكم قضائي بتصفية العقار الذي يطول استصداره في المحاكم مما يتسبّب في تعطيل المصالح بل الأسوأ من ذلك أن يتحوّل علاج الخلاف في حالة الطلاق بين الزوجين من علاج لخلاف إنساني يتعلق بالمعاملات اليومية و العشرة والعاطفة إلى معالجة صراع مالي بين مؤسستين متنافستين تسعى كل واحدة فيهما تحقيق ربح أكثر من الآخر.

نظام الاشتراك في الملكيّة يعتدي على أحكام المواريث التي نصّ عليها الشّرع فإذا توفي أحد الزوجين لا تقسّم التركة حسب ما نصّ عليه كلام الله عز وجل و لنضرب في ذلك مثلا فإذا مات الزوج صار نصف العقار ملكا للزوجة ثمّ آل الثمن لها من النصف الثاني و يُقسّم ما تبقّى على الأبناء وهو أمر مخالف للشرع لقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم ۚ مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ النساء12

وخلاصة القول فإنّ قانون الاشتراك في الملكية قانون باطل شرعا يناقض الغاية التي شرّع من أجلها الله عز وجلّ الزواج و ينبغي على المسلم التقيّ الابتعاد عنه فهو قانون لا يُرضي الله عز وجلّ بل يزيد في الشقاق والنزاع بين الرجل والمرأة و يفتح الباب للكسب الحرام وأكل الأموال بالباطل ،قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ النساء:29

كتبته هاجر بالحاج حسن

فعائشة والله خير من التي تقول و تبغي في الأمور الشواني

سألني أحدهم عن أكثر امرأة أثرت في التاريخ واستوطنت بفضائلها وجدان الأمة، فقلت دون تردد: هي عائشة بنت الصديق رضي الله عنها وعن أبيها.

دخلت منزل النبوة غضّة الإهاب، فكانت البلسم البارد على قلب المصطفى ﷺ بعد فراق خديجة رضي الله عنها، وجمعت بين حظوة الحب ونور العلم. نهلت من مشكاة النبوة وفقهها ما لم تنهله امرأة قبلها ولا بعدها قط، حتى بوّأها جهابذة العلم المرتبة الثالثة بين مكثري رواية الحديث الشريف، ولولاها لَغُيِّب عن الأمة شطر الدين، ولما نُقلت لنا سنته ﷺ الصامتة في خلوته وبيته؛ من طرائق عيشه، وطهارته، ونبيل معاطفته لأهله.

إنها المرأة التي لم يضرّها نعيق الحاقدين قديماً ولا حديثاً، فقد صبرت واحتسبت يوم أن افترى عليها أهل الإفك، فكان يقينها بالله أرسى من الجبال الراسيات، حتى أنزل الله براءتها قرآنًا يُتلى في المحاريب، وتتعبد به الأمة من فوق سبع سموات، إذ قال سبحانه: "إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ" صدق الله العظيم، وكذب ناعقوا الجاهلية؛ قديمُها وحديثُها!

عجبًا لمن يجترئون بالطعن في عرض امرأةٍ نعالُها أطهرُ وأزكى من قلوبهم العفنة! قلوبٌ رانَ عليها مسخُ التغريب، وارتكست في وهدة التبعية الفكرية، فغدت كالشاذّ المتجرد من أصالته ونسبه. ألا قاتل الله تلك الألسن البذيئة التي تجرأت على حرب زوجة خير البرية. وتعساً لأقلام وألسنٍ أنعم الله عليها بالبيان، فأبَت إلا سلوك سبُل الخزي والخذلان، فغدت في غيِّها كإبليس بل أشد منه فسوقاً وعصياناً!

إنكم ومهما تخرّصتم وافتريتم، ستبقى أم المؤمنين رضي الله عنها طاهرة ناصعة، مطهرة بنص الوحي المتلوّ إلى يوم الدين. وما أنتم إلا فئة خسيسة، اجترَّت فكرا متهالكاً أكل عليه الدهر وشرب، ولستم في حقيقتكم إلا "أوراقاً فرنسية محروقة" وأقنعة مهترئة لثقافة مستعمرة.

فآهٍ.. متى تكفّون عنا فحيح أفواهكم الكريهة، وتنزوون في جحور خيبتكم كما انزوى أشباهكم من قبل، بعد أن كشف الناس عوار فكرهم وعفن طويتهم؟!

إن محاولاتكم لنفث سموم التشكيك في مقامها الأسمى لن تضر إلا ذواتكم المأزومة، كمن ينطح صخرة صمّاء ليوهنها بقرونه؛ فلا الصخرة تضررت أو كلّت، ولا الناطحُ سلمت جمجمته من الحطام! ستبقى عائشة في علياء طهرها، وتبوءون أنتم بوزر الإفك وعار التاريخ، و لهؤلاء العضايا زعانف الإستعمار في بلادنا ،الذين يتجرؤون على مقدساتنا و أهل بيت رسولنا، نبشرهم بأننا سنشهد ذلهم و انكسارهم في الدنيا قبل الآخرة تصديقا للإيمان بقوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا".

بقلم خديجة بن صالح

رجلٌ واحد غيَّر مصير أمة!

ليست الأمم العظيمة تلك التي تمتلك السلاح والمال فحسب، وإنما التي تُحسن صناعة الإنسان. وحين نقرأ صفحات السيرة النبوية نجد أن أعظم التحولات لم تبدأ بجيش جرار، ولا بقصور شامخات، بل بدأت بقلب مؤمن حمل نور الوحي وسار به بين الناس. ومن أعظم الشواهد على ذلك قصة الصحابي الجليل مصعب بن عمير رضي الله عنه، ذلك الشاب الذي ترك الترف والثراء خلفه، وخرج من مكة لا يحمل ذهباً ولا سلطاناً، وإنما يحمل قرآناً يتلوه، وإيماناً يملأ قلبه، ويقيناً بأن الله ناصر دينه ولو بعد حين.

كانت يثرب يومذاك مدينةً تموج بالصراعات القبلية، أنهكتها الحروب وأتعبتها العصبيات، وتوزعت ولاءاتها بين الأوس والخزرج، حتى كأنها أرض يصعب أن تجتمع على كلمة واحدة. لكن النبي محمداً ﷺ رأى فيها مستقبل الدعوة، فأرسل إليها مصعب بن عمير سفيراً ومعلماً وداعيةً.

دخل مصعب المدينة بهدوء، فلم يرفع صوته في الأسواق، ولم يفرض رأيه على أحد، ولم يدخل معارك الجدل العقيم، بل جلس إلى الناس يقرأ عليهم القرآن، وكان يعلم أن القلوب التي أرهقتها الدنيا لا يداويها إلا كلام السماء، وأن النفوس التي أظلمتها الجاهلية لا يضيئها إلا نور الوحي.

وكان من أعظم مواقف دعوته ما جرى مع سادة القوم. جاء أسيد بن حضير غاضباً يريد طرده، ثم جاء سعد بن معاذ يحمل الموقف نفسه. لكن مصعباً رضي الله عنه لم يقابل الغضب بالغضب، ولا الشدة بالشدة، وإنما قال كلمته الخالدة: "أوَلا تجلس فتسمع؟". إنها ثقة الداعية بربه ورسالته، ويقينه أن الحق إذا وصل إلى القلب السليم استقر فيه.

جلس القوم ليستمعوا، فإذا بالقرآن يهدم في لحظات ما بنته سنوات من العادات والتقاليد الجاهلية. وما فرغ مصعب من تلاوته حتى تبدلت النفوس، ولانت القلوب، فأسلم أسيد بن حضير، وأسلم بعده سعد بن معاذ، ذلك الرجل الذي كان إسلامه فتحاً للمدينة كلها. ولم يكن السر في شخصية أسيد وسعد وحدهما، بل في المنهج الذي سلكه مصعب رضي الله عنه؛ فقد أدرك أن تغيير المجتمعات يبدأ بتغيير القلوب، وأن الكلمة الصادقة أقوى من السيف إذا خرجت من قلب صادق.

لذلك لم يفتح المدينة بالقوة، وإنما فتحها بالقرآن، ولم ينتصر على الناس، بل انتصر لهم، فنقلهم من ظلمات الجاهلية إلى نور الإيمان. وهكذا مضت الأيام، فإذا بيوت المدينة التي كانت بالأمس تتنازعها العصبيات تمتلئ بذكر الله، وإذا بالقبائل التي أنهكتها الحروب تجتمع على عقيدة واحدة، حتى أصبح المجتمع مهيأً لاستقبال رسول الله ﷺ مهاجراً إليه.

لقد صنع مصعب بن عمير أعظم تحول في تاريخ المدينة؛ لأنه فهم أن الدعوة ليست بكثرة الأتباع، ولا بضجيج الشعارات، وإنما بصدق مع الله، وحكمة في مخاطبة الناس، وصبر على الطريق، وثقة بأن القرآن قادر على أن يغير الإنسان، ومن ثم يغير التاريخ.

وما أحوج أمتنا اليوم إلى أن تستعيد هذا الدرس العظيم؛ فالتغيير الحقيقي لا يبدأ من القصور، بل من القلوب، ولا يصنعه الصراخ، بل تصنعه الكلمة المؤمنة التي تخرج من قلب مخلص، فتبلغ القلوب بإذن الله.

لقد رحل مصعب شهيداً يوم أُحد، لكنه ترك للأمة درساً خالداً: أن رجلاً واحداً إذا صدق مع الله قد يكون سبباً في هداية مدينة كاملة، وأن الداعية الذي يحمل القرآن بإخلاص يستطيع أن يصنع من التحولات ما تعجز عنه الجيوش والأموال.

وهكذا يبقى اسم مصعب بن عمير شاهداً على أن أعظم الانتصارات تبدأ بكلمة، وأعظم الفتوح تبدأ بقلب مؤمن، وأن نور الإيمان إذا سكن النفوس صنع من المستضعفين قادةً، ومن المدن المتفرقة أمةً تحمل رسالة السماء إلى العالمين.

بقلم أ.مؤنس حميد

غزة وقوافل الإغاثة..

تخدير للشعوب وتغطية على تقاعس الأنظمة

لإيواء النساء الأرامل والأطفال الأيتام.. جمعية تركية تنشئ مدينة من الخيام في مخيم النصيرات للاجئين وسط قطاع غزة، تضم 100 خيمة، ومسجداً، وصفين دراسيين، ومرافق صحية. (المصدر: العربي تي أر تي).

بعد كل تلك التضحيات العظيمة، والأنفس الزكية التي ارتقت إلى جوار الرحمن، وبعد شلالات الدماء النازفة والابتلاءات التي عصفت بأهلنا طيلة هذه الحرب الضروس، وفي ظل خذلان القريب والبعيد. أهكذا تُكافأ غزة؟! ببضع خيم ومساجدَ مؤقتة، ومساعداتٍ لا تُسمنُ ولا تُغني من جوع؟!

إن النفوس الأبية التي رابطت وصمدت، وقدمت الدماء والأموال وكل ما تملك من أجل مسرى الرسول ﷺ، لا يجوز أن تُختزل قضيتها في "إغاثةٍ إنسانية"، وكأنها منكوبة بكارثة طبيعية! إن هذه التبرعات والجمعيات - وإن بدت في ظاهرها بلسمًا - إنما هي في الحقيقة ترقيعٌ لتقصير الأنظمة، وستارٌ يُسدل لتغطية الجريمة الكبرى، جريمة تخلّي الحكام والدول عن واجبهم الشرعي والوجودي.

إن غزة، وكل بلاد المسلمين المغصوبة، لا يشفي حرقة صدور أهلها، ولا يمسح عن وجوههم الطاهرة غبار المأساة، خيمةٌ تُنصب أو فُتاتُ خبزٍ يُلقى! إنما الشفاء بنصرةٍ تقلع كِيان يهود من جذوره. ونصرة غزة ليست وظيفة جمعياتٍ خيرية، بل هي فرضٌ على دول تملك الجيوش والعتاد والعدة. إنّ حصر القضية في جمع تبرعات هو خذلانٌ مقنّع، وتقزيم لجهاد أمة، وتبرئةٌ غير مباشرة لأنظمةٍ كبّلت جيوشها واستمرت بالقعود.

أيها المسلمون، يا أهل القوة والمنعة ،إن كربة غزة الشامخة لن تفرجها قوافل الإغاثة، بل يُفرجها إمامٌ راشد يقود الجيوش، ويسير بالجنود، فيطهر الأرض والعباد من ربقة المستعمرين وأذنابهم. فإلى الهدف الأسمى والفرض الأعظم ندعوكم؛ كونوا صحابة زمانكم، واعملوا لإعادة دولة عزكم وخلافتكم، ليدوّن التاريخ أسماءكم إلى جانب عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق، فتقطعوا دابر الكفر والفساد، وتعيدوا الحق للمظلومين. فهنيئاً لمن سار في هذا الدرب المستقيم، بائعاً نفسه لرب العالمين، ليفوز بجنة النعيم.

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة. إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
.M . I . P